

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

تخصص إدارة مشاريع



أثر الحوكمة في نجاح المشاريع السياحية دراسة تطبيقية على مشاريع العلا في

السعودية

إعداد الطالب/فاطمة عطية عبدالله الزهراني

٢٣٣٠٠٠٥١٤

إشراف/

د. الفيصّل عبد الحميد محمد حسن

العام الدراسي:

2024

٣.....	مقدمة:
٤.....	مشكلة الدراسة:
٥.....	أهمية الدراسة:
٦.....	أهداف الدراسة:
٧.....	تساؤلات الدراسة:
٨.....	فروض الدراسة:
٨.....	نموذج الدراسة:
٩.....	الدراسات السابقة:
١٩	المنطلقات النظرية للدراسة:
٢٠	المنهجية وطرق البحث:
٢٠	مصادر البيانات:
٢٠	أدوات الدراسة:
٢١	الأساليب الإحصائية المستخدمة:
٢٢	حدود الدراسة:
٢٣.....	المراجع:

مقدمة:

زادت أهمية المشاريع الاقتصادية في عالمنا المعاصر عموماً في الدول النامية وخصوصاً في الدول العربية حيث تعاني من أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية تتمثل في انخفاض دخولها الوطنية والفردية وانخفاض الإنتاجية في ميادين الأنشطة المختلفة، بالإضافة إلى سوء استغلال الموارد المتاحة وضعف مستوى المعرفة التقنية والتكنولوجية، وانتشار البطالة، والتبعية الاقتصادية الخارجية، وارتفاع المديونية وغيرها من الأزمات الأخرى، ولهذا لازلت تحتل قضية الاهتمام بالنمو الاقتصادي الأهمية الكبرى باعتبارها الخيار الرئيسي والأمل للتخلص من هذه الأزمات المختلفة، ورغم هذه الجهود المبذولة من طرف الدول العربية لتحقيق نمو المشاريع الاقتصادية إلا أنه لم ينعكس بصفة ملموسة في تحسن المؤشرات الاقتصادية وفقاً لتطلعاتها، بل بقيت معظم الدول العربية تعاني من مستويات معيشة متدنية ومعدلات نمو منخفضة فتطلب الأمر البحث في طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وكيفية عمله فأصبحت طريقة وأسلوب الحكم في قفص الاتهام نظراً لما أنت إليه نتائج السياسات الاقتصادية في هذه الدول. (بورالس، ٢٠٢١)

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة نتيجة توجه العديد من الدول إلى تبني النظم الاقتصادية الرأسمالية، أي الاعتماد على المشاريع السياحية في تنمية اقتصادها المحلي الأمر الذي أدى إلى نتيجة كبر حجم تلك الشركات وإلى انفصال الملكية عن الإدارة وأخذت الشركات بالبحث عن تمويل مشروعاتها بمصادر أقل تكلفة من القروض المصرفية، وذلك دفع الشركات إلى الاتجاه نحو الأسواق المالية وطرح أوراقها المالية للتداول، فازداد انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود. (الزايع، ٢٠٢١)

كل هذه التطورات أدت إلى ضعف آليات الرقابة على أداء المشاريع وعمل المديرين فيها، مما تسبب بحدوث أزمات مالية كبيرة أدت إلى انهيار العديد من المصارف دفعت تلك المشاكل المالية إلى ضرورة إيجاد مجموعة من المعايير والضوابط الأخلاقية والمهنية التي تعمل على تعزيز الثقة والمصداقية في البيانات والمعلومات التي تطرحها المشاريع، وتعمل على ضبط آلية عملها، ويتم تحقيق ذلك من خلال مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحد من كافة الممارسات الرديئة التي قد تقوم بها الإدارة، وتحدد القيم الأخلاقية للممارسات السليمة، وتحافظ على حقوق المساهمين وتحقيق العدالة فيما بينهم، وتعمل على زيادة الثقة في أداء الشركات السياحية ومعالجة أوجه القصور في معاملاتها. (الحري، ٢٠٢٢)

تبنت الحوكمة تلك القواعد حيث عدت بمثابة عملية إدارية تمارسها الإدارة والهيئات الإشرافية سواء أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمراجعين الداخليين والخارجيين والعاملين في أنظمة الرقابة والتفتيش والمحاسبة من أجل تحقيق سلامة الشركة وضمان حقوق المساهمين وتحقيق الثقة والمصداقية بالبيانات المالية المنشورة. (الزايع، ٢٠٢١)

محافظ التمويل التي عدت من الوسائل الحديثة في الشركات السياحية التي تقوم بتجميع المدخرات من عدد كبير من المستثمرين لتعيد استثمارها في شراء وبيع الأوراق المالية باستخدام إدارة ذات خبرة عالية ويهدف تحقيق الأرباح للمستثمرين، قد انتشرت صناعتها بشكل كبير في الأسواق لما تقدمه من مزايا عديدة لمستثمريها. ومن هنا جاءت فكرة الدراسة بعنوان أثر الحوكمة في نجاح المشاريع السياحية بالتطبيق على مشاريع العلا في السعودية.

مشكلة الدراسة:

يعد القطاع السياحي أحد أهم ركائز تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، للإسهام في تنوع قاعدة الاقتصاد الوطني وخفض الاعتماد على النفط، وتضم منظومة السياحة كل من وزارة السياحة، وصندوق التنمية السياحي، والهيئة السعودية للسياحة، والهيئة السعودية للبحر الأحمر، وبرنامج الربط الجوي، ومجلس التنمية السياحي والتي أسست كل منها وفقاً لأفضل المعايير العالمية، لتتكامل أدوارها لتحقيق طموحات ومستهدفات هذا القطاع الهام ومساندته في النمو والازدهار.

يعد القطاع السياحي ركيزة أساسية ضمن الركائز التي تعتمد عليها استراتيجية التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، في وقت ظفرت فيه بتنظيم عديد من الفعاليات العالمية الكبرى (آخرها الفوز بتنظيم إكسبو الرياض ٢٠٣٠)، وبما يدفع لرفع مستهدفات القطاع للعام ٢٠٣٠. (الحري، ٢٠٢٢)

يعد القطاع السياحي ركيزة أساسية ضمن الركائز التي تعتمد عليها استراتيجية التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، يسهم القطاع السياحي بنسبة تصل إلى ٨% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في السعودية بنهاية

العام الجاري، طبقاً للبيانات التي كشف عنها الخطيب لدى مشاركته في منتدى مبادرة السعودية الخضراء أخيراً، واصفاً تلك الزيادة التي شهدتها نسبة مساهمة القطاع بـ "الزيادة المضطردة" في سبيل الوصول لمستهدفات ٢٠٣٠.

يأتي ذلك في وقت ركزت فيه رؤية السعودية ٢٠٣٠ على رفع مساهمة القطاع في الناتج من نسبة ٣% إلى ما يصل إلى ١٠%.

وحققت السعودية المركز الثاني عالمياً في نمو عدد السياح الوافدين منذ بداية العام الحالي وحتى شهر يوليو (تموز) بنسبة ٥٨% مقارنة للفترة نفسها من العام ٢٠١٩م وفقاً لتقرير السياحة العالمي، وبحسب ما ورد في بيان موازنة ٢٠٢٤، والذي لفت إلى أن "الاستراتيجية الوطنية للسياحة"، والتي تسهم في تنمية القطاع من خلال خلق مليون وظيفة جديدة في القطاع.

ونظراً لما لقطاع السياحة من أهمية كبرى في الاقتصاد السعودي كان لابد من مجموعة من القواعد والقوانين التي تساعد على تنظيم آليات عمل هذا القطاع وتمثلت هذه القوانين في الحوكمة تماشياً مع تطورات هذا العصر وتحقيقاً لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

ونظراً لما سبق فقد قام الباحث بإجراء مقابلة مع مجموعة من العاملين في قطاع السياحة وكان عددهم ما يقارب (١٠٠) عامل وقد قام باستطلاع آرائهم حول أهمية الحوكمة ومدى تأثيرها في نجاح المشاريع من خلال اقتراح مجموعة من الأسئلة والاستماع إلى آراء العاملين وفي نهاية المقابلة قد توصل الباحث إلى وجود قصور وندرة في الدراسات التي تضمنت علاقة الحوكمة بنجاح المشاريع السياحية ومن ثم تمكن الباحث من صياغة مشكلة دراسته للتعرف على مدى تأثير الحوكمة على نجاح المشاريع السياحية "بالتطبيق على مشاريع العلا في السعودية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تناولها إحدى الموضوعات الحيوية في العصر الحديث حيث تناولت موضوع أثر الحوكمة في نجاح المشاريع السياحية "دراسة تطبيقية على مشاريع العلا في السعودية"، والتي لم تتم دراستها بشكل كافٍ لذلك، من المؤمل أن تكون الدراسة الحالية مجلة علمية حديثة، وتكون هدفاً للباحثين لإجراء الدراسات المتعلقة بنوع الدراسات الحالية، كما تكمن أهمية الدراسات في معالجتها للحوكمة ونجاح المشاريع السياحية.

الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة العلمية في أنها تساهم في توضيح الأطر النظرية لجميع المتغيرات التي تناولتها الدراسة من جهة، وفي تفصيل كيفية قياس تلك المتغيرات من جهة أخرى، وتنبع أهميتها مما يلي: تلقي الدراسة الضوء على مفاهيم الحوكمة، نجاح المشاريع السياحية بهذه المواضيع على وجه الخصوص، يقدم توصيات تتعلق بتفعيل أثر الحوكمة في نجاح المشاريع السياحية "دراسة تطبيقية على مشاريع العلا في السعودية".

الأهمية العملية:

تنبع الأهمية العملية لهذه الدراسة من كونها تدرس أثر الحوكمة في نجاح المشاريع السياحية "دراسة تطبيقية على مشاريع العلا في السعودية، مما يساعد صناع القرار في الشركات في السعودية على الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تحقيق مدى فاعلية تطبيق هذه الأنظمة في مؤسساتهم، ومن هنا فإن هذه الدراسة تساعد الشركات على تبني سياسات واضحة ومناسبة، واتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالحوكمة، نجاح المشاريع، وذلك من خلال الأخذ في الاعتبار التوصيات التي قدمتها هذه الدراسة.

أهداف الدراسة:

يكمن الهدف الرئيسي للدراسة الحالية في التعرف على أثر الحوكمة بأبعادها (الحوكمة التعاقدية- الحوكمة العلانية- حوكمة توجيه المشاريع- حوكمة إدارة المشاريع) في نجاح المشاريع السياحية "دراسة تطبيقية على مشاريع العلا في السعودية"

ويتفرع من الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

- التعرف على مدى تأثير الحوكمة التعاقدية على نجاح المشاريع السياحية بالتطبيق على مشاريع العلا في المملكة العربية السعودية.
- التعرف على درجة تأثير الحوكمة العلانية على نجاح المشاريع السياحية بالتطبيق على مشاريع العلا في المملكة العربية السعودية.

- التعرف على وجود علاقة ذو دلالة إحصائية لحوكمة توجيه المشاريع في نجاح المشاريع السياحية بالتطبيق على مشاريع العلا بالمملكة العربية السعودية.
- التعرف على مدى تأثير حوكمة إدارة المشاريع في نجاح المشاريع السياحية بالتطبيق على مشاريع العلا بالمملكة العربية السعودية.
- التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المرتبطة بعنوان الدراسة والاستفادة منها مستقبلاً في المجال العلمي والعملية.

تساؤلات الدراسة

من خلال مشكلة الدراسة وصياغة أهدافها يمكننا صياغة مجموعة من الأسئلة تتمثل فيما يلي:

السؤال الرئيسي الأول: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة بأبعادها (الحوكمة التعاقدية- الحوكمة العلائقية- حوكمة توجيه المشاريع- حوكمة إدارة المشاريع) في نجاح المشاريع السياحية" دراسة تطبيقية على مشاريع العلا في السعودية؟

وينتق من السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:

- السؤال الفرعي الأول: ما مدى تأثير الحوكمة التعاقدية على نجاح المشاريع السياحية في المملكة العربية السعودية؟
- السؤال الفرعي الثاني: إلى أي مدى تؤثر الحوكمة العلائقية في نجاح المشاريع السياحية بالمملكة العربية السعودية؟
- السؤال الفرعي الثالث: هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحوكمة توجيه المشاريع في نجاح المشاريع السياحية" دراسة تطبيقية على مشاريع العلا السياحية"؟
- السؤال الفرعي الرابع: إلى أي مدى تؤثر حوكمة إدارة المشاريع في نجاح المشاريع السياحية بالتطبيق على مشاريع العلا بالمملكة العربية السعودية؟

فروض الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحقيقها فقد اعتمد الباحث على مجموعة من الفروض تتمثل في:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للحكومة بأبعادها (الحكومة التعاقدية- الحكومة العلائقية- حكومة توجيه المشاريع- حكومة إدارة المشاريع) في نجاح المشاريع السياحية" دراسة تطبيقية على مشاريع العلا في السعودية.

ويندرج من الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية تتمثل فيما يلي:

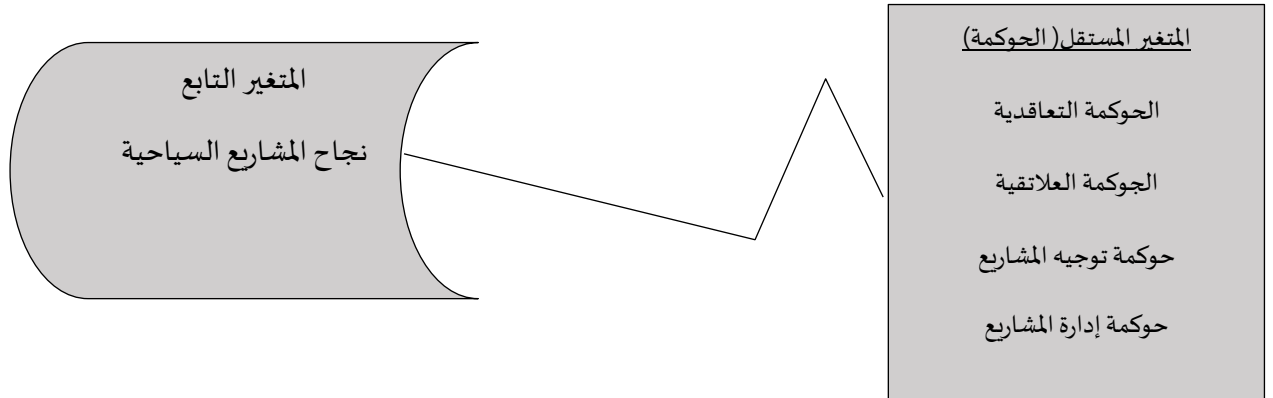
- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للحكومة التعاقدية في نجاح المشاريع السياحية بالمملكة العربية السعودية.
- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للحكومة العلائقية في نجاح المشاريع السياحية بالتطبيق على مشاريع العلا بالمملكة العربية السعودية.
- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لحكومة توجيه المشاريع في نجاح المشاريع السياحية بالمملكة العربية السعودية.
- الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لحكومة إدارة المشاريع في نجاح المشاريع السياحية تطبيقاً على مشاريع العلا بالمملكة العربية السعودية.

نموذج الدراسة:

يستهدف هذا النموذج التعرف على أثر الحكومة بأبعادها (الحكومة التعاقدية- الحكومة العلائقية- حكومة توجيه المشاريع- حكومة إدارة المشاريع) في نجاح المشاريع السياحية" دراسة تطبيقية على مشاريع العلا في السعودية.

المتغير المستقل: الحكومة بأبعادها (الحكومة التعاقدية- الحكومة العلائقية- حكومة توجيه المشاريع- حكومة إدارة المشاريع).

المتغير التابع: نجاح المشاريع السياحية.



من إعداد الباحث

الدراسات السابقة:

دراسة (بوراس، ٢٠٢١)، أثر الحكومة على النمو الاقتصادي: دراسة حالة دول شمال إفريقيا: الجزائر، تونس،

المغرب ٢٠١٧-٢٠٠٠

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة التي تربط الحكومة والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب).

التي اعتمدت على بيانات إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي كمتغير تابع ومقياس للنمو الاقتصادي لدول العينة، وعلى بعض مؤشرات الحكومة كمتغيرات مستقلة وذلك باستخدام Panel-VECM ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي على المدى البعيد بالنسبة لمؤشرات الحكومة المدروسة على النمو الاقتصادي، حيث استندت الدراسة على أن النمو الاقتصادي يزيد ويتطور كلما تحسنت مؤشرات الحكومة، وخلص البحث أن مؤشرات الحكومة المدروسة لا تسبب في النمو الاقتصادي بالمدى القصير وإنما فقط بالمدى الطويل.

دراسة (الزايغ، ٢٠٢١)، أثر الحوكمة على الالتزام التنظيمي " دراسة تطبيقية على أكبر الجامعات العاملة في قطاع غزة وفق بطاقة مركز التكامل المتوسطي.

هدفت الدراسة للتعرف على أثر واقع حوكمة أكبر الجامعات في قطاع غزة على الالتزام التنظيمي وفق بطاقة مركز التكامل المتوسطي.

وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المستويات الإشرافية أكاديميا وإداريا العاملة بأكبر الجامعات في قطاع غزة (الإسلامية، الأزهر، الأقصى) و البالغ عددهم ٣٢٤ ، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من ١٥٨ وهو عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل الإحصائي، وتشكل ٧٩% من إجمالي الاستبانات التي تم توزيعها واستردادها.

وتوصلت الدراسة إلى وجود موافقة تتراوح ما بين كبيرة ومتوسطة من قبل أفراد العينة على أبعاد حوكمة الجامعات محل الدراسة وفقا لبطاقة حوكمة مركز التكامل المتوسطي (السياق والرسالة والأهداف، التوجه الإداري، الاستقلالية، المحاسبة والمسائلة) في حين إن البعد الخامس وهو المشاركة لم يحظى على موافقة أفراد العينة، كما انه ال توجد موافقة من قبل أفراد العينة على واقع الالتزام التنظيمي بأبعاده (الشعوري، المعياري، المستمر)، وتوصلت الدراسة إلى انه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين واقع حوكمة الجامعات بقطاع غزة قياسا على (بطاقة المركز التكامل المتوسطي) والالتزام التنظيمي بأبعاده، وتوصلت أيضا الدراسة إلى انه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقدير أفراد العينة حول أثر الحوكمة على الالتزام التنظيمي في أكبر الجامعات بقطاع غزة (وفق بطاقة مركز التكامل المتوسطي) (عزت ي إلى كل من متغير) الجنس – التصنيف الوظيفي - سنوات الخدمة- المؤسسة التعليمية).

وخرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها تخصص لوائح وقرارات تنظيمية من قبل مجلس التعليم العالي فيما يخص تطبيق الجامعات نظام حوكمة موحد وفعال وطني يخص الجامعات الفلسطينية يلزم جامعات قطاع غزة به، ضرورة دعم الجامعات بشكل عام والرئيسية غير الربحية بشكل خاص من قبل وزارة التربية والتعليم لتغطي احتياجاتها لكي تحافظ على استمراريتها مع مراقبة الوزارة لضبط الجودة، تحديد أي تيارات سياسية عن التأثير على عمل أنظمة حكم الجامعات حتى لا تتأثر جودة الخدمات التعليمية فيها بذلك، فصل النزاعات السياسية والحزبية في

جميع مجالات عمل وزارة التربية والتعليم وتوحيد قراراتها تجنبنا للازدواجية بين رام الله وغزة حتى ينصلح حال العمل فيها.

دراسة (الحربي، ٢٠٢١)، أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة

في السوق المالية السعودية "تداول"

هدف البحث إلى دراسة أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول".

ولأغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أداة تحليل المحتوى، لمعرفة مدى الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات.

وقد طبقت الدراسة على جميع البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" والبالغ عددهم (١٠) وقد تم استبعاد البنك الأهلي التجاري لكون إدراجه كان في عام ٢٠١٣ م، وأجريت الدراسة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩).

وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" مرتفع، ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للالتزام بتطبيق بعض آليات حوكمة الشركات وهي (تركز الملكية، حجم مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التدقيق) على جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" حيث أن هذه الآليات فسرت ٤٩.٦% من التغير في جودة التقارير المالية والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، ولم تؤثر آليات حوكمة الشركات الأخرى وهي (استقلال مجلس الإدارة، ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة، دورية اجتماعات مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق، ودورية اجتماعات لجنة التدقيق) على جودة التقارير المالية وقد تم استبعاد المتغيرين (الخبرة المالية للجنة التدقيق، وجودة التدقيق) لأنهما متغيرين ثابتين.

دراسة (السنوسي، ٢٠٢٠)، أثر الحوكمة المؤسسية في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة ميدانية لدى المشافي

الخاصة في مدينة عمان

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف أثر الحوكمة المؤسسية في تحقيق الميزة التنافسية لدى المشافي الخاصة في مدينة عمان.

تكون مجتمع الدراسة من سبع (٧) مشافي خاصة من أصل (٤٠) مشفى، وتكونت وحدة التحليل من مختلف المستويات الإدارية (مدير عام، نائب مدير عام، رؤساء الأقسام، الموظفين) حيث بلغ عددهم (٢٤٠) موظفاً، وكانت عينة وحدة التحليل (١٥٠) وقد تم توزيع (١٥٠) استبانة، وتم استرداد (١٢٥) وكان الصالح منها للاستخدام (١٢١) استبانة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق الحوكمة بأبعادها مجتمعة (الشفافية، العدالة، الاستقلالية) في الميزة التنافسية بأبعادها مجتمعة (التكلفة، الجودة، الإبداع) في المشافي الخاصة في مدينة عمان.

وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات كان أهمها ضرورة استمرار المشافي الخاصة في تطبيق أبعاد الحوكمة، وكذلك ضرورة تدريب موظفي هذه المشافي على كيفية الاستفادة من أبعاد الحوكمة.

دراسة (غربي، ٢٠١٩)، أثر نظم المعلومات في تفعيل حوكمة الشركات: دراسة حالة شركات الاسمنت الغرب

الجزء الثاني

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة أثر نظم المعلومات بأبعاد فعاليتها (جودة نظام المعلومات، جودة المعلومات، جودة خدمات نظم المعلومات، الاستخدام، رضا المستخدم) في تفعيل حوكمة الشركات بمبادئها (الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، العدالة، المسؤولية الاجتماعية، احترام أصحاب المصالح المعنية، الانضباط) لدى شركات الإسمنت الغرب الجزائري.

حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، على عينة قصدية قوامها ١٢١ من المستخدمين النهائيين لنظم المعلومات، واختبار نموذج الدراسة تم معالجة البيانات باستخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية بالاعتماد على البرنامج الإحصائي أموس (AMOS version.22).

وقد توصلت الدراسة إلى أن نظم المعلومات تؤثر في تفعيل حوكمة الشركات بوجود مسؤوليات مجلس الإدارة والعدالة والمسؤولية الاجتماعية وعليه سارت تقييمات الأثر في اتجاهين الأول أثر مباشر ومع باقي المبادئ أثر غير مباشر.

دراسة (بقيلة، ٢٠٢٠)، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على استمرارية الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات

الصناعية الأردنية

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على استمرارية الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان، عن الفترة الممتدة للأعوام (٢٠١١-٢٠١٦). حيث تفترض الدراسة أن تطبيق قواعد الحوكمة يؤدي إلى استمرارية الشركات وعدم تعثرها، من خلال ارتفاع مؤشري العائد على الأصول، وصافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل.

ولتحقيق أهداف الدراسة قدرت العلاقة من خلال اختبار تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression) للتعنبؤ باستمرارية الشركات من خلال أبعاد الحوكمة كمتغيرات مستقلة، من خلال الاعتماد على البيانات المالية ل (٥١) شركة صناعية أردنية خلال سلسلة زمنية (Time Series Data)

وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لأبعاد حوكمة الشركات (عدد الأعضاء المستقلين في مجلس لإدارة، حجم المجلس، ازدواجية دور المدير التنفيذي، تركيز الملكية) على استمرارية الشركات، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لأبعاد حوكمة الشركات على كل من العائد على الأصول، وصافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل كأبعاد متغير استمرارية الشركات.

وقد أوصت الدراسة ضرورة قيام سوق عمان المالي بإصدار معيار حول استمرارية الشركة أو التعثر المالي فيها والتنبؤ به، حتى تقوم الشركات بأخذ الاحتياطات والإجراءات اللازمة تجنباً لحدوث التعثر المالي الذي سيؤثر سلباً على استمرارية هذه الشركات.

دراسة (جبريل، ٢٠١٨)، أثر الإنتاج الرشيق على نجاح المشاريع الصغيرة الصناعية الأردنية

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الإنتاج الرشيق بأبعاده (الإنتاج في الوقت المحدد، والترتيب الداخلي، والصيانة الوقائية) على نجاح المشاريع الصغيرة الصناعية الأردنية بأبعادها (النمو، وتخفيض التكاليف، وتوليد القيمة المضافة)، وهدفت الدراسة إلى توضيح الفروق في مستوى تطبيق الإنتاج الرشيق بأبعاده (الإنتاج في

الوقت المحدد، والترتيب الداخلي، والصيانة الوقائية)، التي تعزى للمتغيرات الديموغرافية الشخصية (المستوى التعليمي، والتخصص، والخبرة العملية).

وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المشاريع الصغيرة الصناعية الأردنية وعددها (٤٥٠) مشروعاً. أما عينة الدراسة فشملت المشاريع الصغيرة الصناعية التي تعمل في العاصمة عمان، وقد مضى على تأسيسها (٣) سنوات فأكثر، وتطبق عناصر الإنتاج الرشيق، فبلغ عددها (٩٣) مشروعاً، أما وحدة المعاينة فتكونت من المدير العام ومدير العمليات في كل مشروع.

ولغايات جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبانة، وبعد تحليل البيانات من خلال الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)

تم التوصل إلى النتائج الآتية: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من (الترتيب الداخلي، والصيانة الوقائية) على نجاح المشاريع الصغيرة الصناعية الأردنية، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من (الإنتاج في الوقت المحدد، والترتيب الداخلي، والصيانة الوقائية) على نمو المشاريع الصغيرة الصناعية الأردنية، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من (الترتيب الداخلي، والصيانة الوقائية) على تخفيض التكاليف في المشاريع الصغيرة الصناعية الأردنية، وجود أثر ذي دلالة إحصائية للترتيب الداخلي على توليد القيمة المضافة في المشاريع الصغيرة الصناعية الأردنية، لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مستوى تطبيق الإنتاج الرشيق بأبعاده (الإنتاج في الوقت المحدد، والترتيب الداخلي، والصيانة الوقائية) تعزى للمتغيرات الديموغرافية الشخصية (المستوى التعليمي، والتخصص، والخبرة العملية).

وفي ضوء النتائج تم تقديم عدد من التوصيات منها زيادة اهتمام المشاريع الصغيرة الصناعية بتطبيق الإنتاج الرشيق بجميع أبعاده، وتوفير كافة مستلزمات تطبيقه، لا سيما الموارد البشرية المؤهلة، وتطويرها من خلال إلحاقها بالدورات التدريبية المتخصصة.

دراسة (علي، ٢٠١٨)، أثر تكامل سلسلة التوريد على نجاح المشاريع في الشركات الهندسية المتخصصة بإدارة

المشاريع

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تكامل سلسلة التوريد وأثرها على نجاح المشاريع في الشركات الهندسية المتخصصة بإدارة المشاريع في الأردن.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتعامل مع البيانات المجمعة وتصنيفها، وذلك لوصف الظاهرة والمجتمع المبحوث، والجزء التحليلي منها للحصول على نتائج اختبار فرضيات الدراسة، وتم تطوير استبانة لجمع البيانات، حيث تكونت عينة الدراسة من ١١٨ مدير مشروع في هذه الشركات، واستخدم الباحث برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة. وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لتكامل سلسلة التوريد بأبعادها (العلاقات مع الموردين، هيكل شبكة التوريد، تكامل الإمداد، التخزين) علي نجاح المشاريع (الإنتاج بالوقت المحدد، جودة عمليات المشروع، تكلفة المشروع) في الشركات الهندسية المتخصصة بإدارة المشاريع".

وبناء على نتائج الدراسة فقد أوصى الباحث عدة توصيات أهمها ضرورة الاستمرار في التشارك والتنسيق والتعاون بين الشركة ومورديها في مجالات اتخاذ القرارات المختلفة، كقرارات تصميم المنتجات، وقرارات تطوير مواصفات المواد، وقرارات تحسين طرق الإنتاج.

دراسة (جبريل، ٢٠١٧)، أثر الإنتاج الرشيق على نجاح المشاريع الصغيرة الصناعية الأردنية

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الإنتاج الرشيق بأبعاده (الإنتاج في الوقت المحدد، الترتيب الداخلي، الصيانة الوقائية) على نجاح المشاريع الصغيرة الصناعية الأردنية بأبعادها (النمو، تخفيض التكاليف، توليد القيمة المضافة).

كما هدفت الدراسة إلى توضيح الفروق في مستوى تطبيق الإنتاج الرشيق بأبعاده (الإنتاج في الوقت المحدد، الترتيب الداخلي، الصيانة الوقائية) والتي تعزى للمتغيرات الديموغرافية الشخصية (المستوى التعليمي، التخصص، الخبرة العملية).

وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المشاريع الصغيرة الصناعية الأردنية وعددها (٤٥٠) مشروعاً.

أما عينة الدراسة فشملت المشاريع الصغيرة الصناعية التي تعمل في العاصمة عمان وقد مضى على تأسيسها (٣) سنوات فأكثر، وتطبق عناصر الإنتاج الرشيق، حيث بلغ عددها (٩٣) مشروعاً، أما وحدة المعاينة فتكونت من

المدير العام ومدير العمليات في كل مشروع. ولغايات جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبانة، وبعد تحليل البيانات من خلال الاستبانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) تم التوصل إلى النتائج الآتية: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من (الترتيب الداخلي، الصيانة الوقائية) على نجاح المشاريع الصغيرة الصناعية الأردنية، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من (الإنتاج في الوقت المحدد، الترتيب الداخلي، الصيانة الوقائية) على نمو المشاريع الصغيرة الصناعية الأردنية، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من (الترتيب الداخلي، الصيانة الوقائية) على تخفيض التكاليف في المشاريع الصغيرة الصناعية الأردنية، وجود أثر ذي دلالة إحصائية للترتيب الداخلي على توليد القيمة المضافة في المشاريع الصغيرة الصناعية الأردنية. ٥- لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مستوى تطبيق الإنتاج الرشيق بأبعاده (الإنتاج في الوقت المحدد، الترتيب الداخلي، الصيانة الوقائية) تعزى للمتغيرات الديمغرافية الشخصية (المستوى التعليمي، التخصص، الخبرة العملية).

وفي ضوء النتائج تم تقديم عدد من التوصيات منها زيادة اهتمام المشاريع الصغيرة الصناعية بتطبيق الإنتاج الرشيق بجميع أبعاده، وتوفير كافة مستلزمات تطبيقه لا سيما الموارد البشرية المؤهلة وتطويرها من خلال إلحاقها بالدورات التدريبية المتخصصة.

دراسة، (الريبي، ٢٠٢٢)، أثر المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة: دراسة ميدانية في البنوك التجارية

العاملة بالجمهورية اليمنية

هدفت الدراسة إلى قياس أثر المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.

باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وقد استخدمت الدراسة أسلوب الحصر الشامل لاختيار العينة، كما قسمت الدراسة إلى مقدمة ومبحثين هما الإطار النظري والإطار الميداني.

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر إيجابي للمراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة؛ كما أن هناك متغيرات أساسية يتحدد على أساسها الأثر الإيجابي للمراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة تمثل أهمها في: توفير المراجعة الداخلية للمعلومات؛ وكذا توافر البنية المؤسسية للمراجعة الداخلية.

كما توصلت الدراسة إلى أن متغيرات المراجعة الداخلية وتطبيق مبادئ الحوكمة متوافرة بدرجة مرتفعة بشكل عام؛ مع وجود انخفاض في تنفيذ بعض مهام المراجعة الداخلية، وكذا انخفاض مستوى تطبيق بعض مبادئ الحوكمة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة (2022, Almasria)

"Corporate Governance and the Quality of Audit Process: An Exploratory Analysis Considering Internal Audit, Audit Committee and Board of Directors"

هدفت دراسة إلى تقديم فهم أفضل للعلاقات بين آليات حوكمة الشركات وجودة عملية التدقيق. ركزت الدراسة على ثلاث آليات رئيسية لحوكمة الشركات: المراجعة الداخلية، ولجنة التدقيق، ومجلس الإدارة. استخدمت الدراسة تحليلاً استكشافياً يعتمد على جمع البيانات من شركات متعددة، ثم تحليل هذه البيانات لتحديد العلاقات بين آليات الحوكمة وجودة عملية التدقيق.

توصلت الدراسة إلى أن كفاءة الاتصال بين آليات الحوكمة المختلفة، مثل تبادل نتائج تقارير التدقيق بين المراجعة الداخلية ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة، تحسن من فعالية وجودة عملية التدقيق. كما أشارت النتائج إلى أن التنسيق الجيد بين هذه الآليات يؤدي إلى تحسين الالتزام بالمعايير والقوانين، مما يعزز الثقة في عملية التدقيق. بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تحسين قنوات الاتصال والتنسيق بين مختلف آليات الحوكمة لتعزيز جودة عملية التدقيق. كما نوهت بأهمية تدريب أعضاء لجنة التدقيق والمراجعين الداخليين على أفضل الممارسات في التواصل وتبادل المعلومات، مما يساهم في تعزيز فعالية عملية التدقيق وجودتها.

دراسة (2018, Christopher)

"The Failure of Internal Audit: Monitoring Gaps and a Case for a New Focus" Christopher

هدفت إلى اكتشاف دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات، وتحديد الفجوات في عملية المراجعة الداخلية التي قد تؤدي إلى فشلها. ركزت الدراسة على الفجوات في مراقبة المراجعة الداخلية والحاجة إلى تركيز جديد في المراجعة الداخلية لتحسين الحوكمة. استخدمت الدراسة منهجية نوعية تعتمد على مقابلات مع متخصصين في مجال المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى تحليل وثائق وتقارير ذات صلة.

توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تؤثر إيجاباً في تطبيق مبادئ الحوكمة. ومع ذلك، كشفت الدراسة عن وجود فجوات في مراقبة المراجعة الداخلية التي قد تؤدي إلى فشلها في بعض الأحيان. ومن أهم هذه الفجوات: عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات، نقص التنسيق بين المراجعين الداخليين والإدارة العليا، وقلة التدريب والتطوير المهني للمراجعين الداخليين. بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة إعادة التركيز على تطوير وتحسين نظام المراجعة الداخلية من خلال تعزيز التدريب والتطوير المهني، وتحسين التنسيق والتواصل بين المراجعين الداخليين والإدارة العليا، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات لضمان فعالية المراجعة الداخلية وتعزيز حوكمة الشركات.

دراسة (2013, Gabrin)

"The Effect Of Internal Audit On Governance"

هدفت إلى التعرف على إمكانية استخدام نتائج المراجعة الخارجية كمقياس موضوعي لنشاط المراجعة الداخلية لكي تؤثر على الحوكمة. اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات من شركات متعددة لتحديد تأثير نتائج المراجعة الخارجية على فعالية المراجعة الداخلية ومدى تأثيرها على حوكمة الشركات.

توصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على نتائج المراجعة الخارجية فقط لتقييم فعالية المراجعة الداخلية غير كافٍ لتحسين حوكمة الشركات. حيث أظهرت النتائج أن المراجعة الداخلية المبنية على نتائج المراجعة الخارجية لا توفر بالضرورة التقييم الكامل والشامل لفعالية المراجعة الداخلية. بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تطوير آليات تقييم داخلية مستقلة وقوية للمراجعة الداخلية، بالإضافة إلى الاعتماد على نتائج المراجعة الخارجية كمؤشر

إضافي وليس أساسي. كما نوهت بأهمية تعزيز استقلالية المراجعين الداخليين وتوفير التدريب المستمر لهم لضمان تطبيق أفضل الممارسات وتحسين حوكمة الشركات بشكل فعال.

المنطلقات النظرية للدراسة:

ينطلق من موضوع الدراسة مجموعة من المصطلحات النظرية التي تتمثل فيما يلي:

- الحوكمة: الحوكمة هي مجموعة السياسات أو القواعد أو الأطر التي تستخدمها الشركة لتحقيق أهداف أعمالها. وهي تحدد مسؤوليات أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل مجلس الإدارة والإدارة العليا. كما تعرف على أنها هي الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات في الدولة من خلال سياسات وآليات وممارسات تقوم على الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد والسعي لتحقيق العدالة وعدم التمييز بين المواطنين والاستجابة للاحتياجات وتحري الكفاءة للوصول بالسياسات والخدمات لأعلى مستوى من الفعالية والجودة بما يرضي المواطنين.

- نجاح المشاريع: نجاح إدارة المشروع، وهو في الأساس تقديم أشياء عالية الجودة في الوقت المناسب مع تحقيق جميع المتطلبات أي بمعنى آخر (كفاءة المشروع)، أما بالنسبة لنجاح المشروع، وهو أمر أوسع بكثير فهو فن تحقيق الأهداف والغايات، وتقديم الجودة الموعودة في الوقت المناسب، دون خلق أي تكاليف إضافية إن مفاتيح النجاح هما: التخطيط، والاستعداد الجيد للمشروع، فعليك أن تستعد جيداً للمشروع، كما تخطط جيداً له، وذلك من خلال إعداد خطة مناسبة للمشروع، ودراسة المشروع دراسة جيدة؛ تمكّن الإدارة من إعداد خطة كل مرحلة.

المشاريع السياحية في السعودية، هي المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي، التي تُسهم في تطوير السياحة الداخلية وجذب السياح من أنحاء العالم لاستكشاف تراث وطبيعة المملكة العربية السعودية.

يعد القطاع السياحي في المملكة العربية السعودية محوريًا في خطط رؤية ٢٠٣٠ لتحويل وتنويع اقتصادها.

ومع وجود المناظر الطبيعية المتنوعة

المنهجية وطرق البحث:

نظرا لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى التعرف على للحوكمة بأبعادها (الحوكمة التعاقدية- الحوكمة العلائقية- حوكمة توجيه المشاريع- حوكمة إدارة المشاريع) في نجاح المشاريع السياحية" دراسة تطبيقية على مشاريع العلا في السعودية، وعلى هذا الأساس تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمنا في الجانب النظري المنهج الوصفي الذي يعمل على توضيح متغيرات الدراسة، مع استخدام المنهج التحليلي في الدراسة الميدانية لأنه يعمل على التحليل والربط بين النتائج التي توصل إليها و يعمل على تفسيرها ثم إصدار الأحكام المناسبة.

مصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة على المصادر التالية في جمع البيانات والمعلومات:

- المصادر الثانوية: قام الباحث بالرجوع إلى الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والأدبيات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تتناول موضوع الدراسة والبحث في مواقع الإنترنت المختلفة لتقديم الإطار النظري المتعلق بهذه الدراسة.
- المصادر الأولية: قام الباحث بإعداد استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات مباشرة من أفراد العينة، حيث تكونت من عدد من الفقرات بهدف التعرف على للحوكمة في نجاح المشاريع السياحية" دراسة تطبيقية على مشاريع العلا في السعودية.

أدوات الدراسة:

تم العمل على الاستبانة للتناسب مع متغيرات الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة

بموضوع الدراسة، حيث تكونت من قسمين رئيسيين هما:

— القسم الأول: وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من المملكة العربية السعودية والمتمثلة بـ: النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، والوضع المهني.

— القسم الثاني: اشتمل القسم الثاني على الفقرات والأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة المستقل والتابع.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لاختبار أسئلة وفرضيات الدراسة والإجابة عنها قام الباحث باستخدام التقنيات الإحصائية للعلوم

الاجتماعية SPSS - Statistical Package for Social Sciences كما يلي:

— أولاً: أساليب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistic Measures: والتي تم استخدامها

لوصف الخصائص الديمغرافية والوظيفية للعاملين عينة الدراسة، وتشمل:

- التكرارات: لوصف الخصائص الشخصية والوظيفية للعاملين عينة الدراسة.
- النسب المئوية: تم استخدامها لمعرفة التوزيعات التكرارية للعاملين عينة الدراسة.
- المتوسط الحسابي: استخدم لمعرفة متوسط إجابات للعاملين عينة الدراسة عن فقرات الأبعاد.
- الانحراف المعياري: استخدم لمعرفة تشتت إجابات العاملين عينة الدراسة عن المتوسط الحسابي.

ثانياً: الإحصاء التحليلي:

- معامل الثبات كرونباخ الفا: للتعرف على مدى الاتساق الداخلي لفقرات ابعاد متغيرات الدراسة.
- الانحدار المتعدد: لاختبار اثر المتغير المستقل في المتغير التابع.
- ارتباط بيرسون: للتحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي عالي بين ابعاد المتغير المستقل.
- Kolmogorov-Smnov للتعرف على تحقق ظاهرة التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة.

- تحليل الانحدار الهرمي: لاختبار دور المتغير المعدل في تحسين أثر المتغير المستقل في المتغير التابع

حدود الدراسة :

- حدود موضوعية: قامت الدراسة بقياس للحكومة بأبعادها (الحكومة التعاقدية- الحكومة العلائقية- حوكمة توجيه المشاريع- حوكمة إدارة المشاريع) في نجاح المشاريع السياحية" دراسة تطبيقية على مشاريع العلا في السعودية.
 - حدود مكانية: مشاريع العلا في المملكة العربية السعودية.
 - حدود زمنية: العام الدراسي ٢٠٢٤.
 - حدود بشرية: تم التطبيق على العاملين في مشاريع العلا في المملكة العربية السعودية..
-

المراجع:

- بقبيلة، بسام خليل عطا الله. (٢٠٢١). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على استمرارية الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز - الإقتصاد والإدارة، مج ٣٥، ع ٢٤، ١١٥ - ١٤٥. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1187975>
- بوراس، بودالية، و قدودو، جميلة. (٢٠٢١). أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي: دراسة حالة دول شمال إفريقيا: الجزائر، تونس، المغرب ٢٠٠٠-٢٠١٧. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مج ٥، ع ٢٤، ١٦٩ - ١٨٦. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/12280>
- جبريل، وسام محمد موسى، و أبو بكر، سحر محمد محمود. (٢٠١٧). أثر الإنتاج الرشيق على نجاح المشاريع الصغيرة الصناعية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1015563>
- جبريل، وسام محمد موسى، و أبو بكر، سحر محمد محمود. (٢٠١٨). أثر الإنتاج الرشيق على نجاح المشاريع الصغيرة الصناعية الأردنية. مجلة جامعة عمان العربية للبحوث - سلسلة البحوث الإدارية، مج ٢، ع ١٤، ١٣٧ - ١٦٨. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1091947>
- الحربي، آلاء واصل. (٢٠٢١). أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول". مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج ٢٩، ع ٣٤، ٢٢٣ - ٢٥٣. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1166525>
- الريبي، عبدالله حسن محمد علي. (٢٠٢٢). أثر المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة: دراسة ميدانية في البنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية. مجلة الآداب، ع ٢٤٦، ٦٩٨ - ٦٤٦. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1311863>
- الزايغ، إياد رمضان عمر، و عاشور، يوسف حسين محمود. (٢٠٢١). أثر الحوكمة على الالتزام التنظيمي: دراسة تطبيقية على أكبر الجامعات العاملة في قطاع غزة وفق بطاقة مركز التكامل

المتوسطي (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية (غزة)، غزة. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1359130>

– السنوسي، إدريس وائل، و حجازي، هيثم علي. (٢٠٢٠). أثر الحوكمة المؤسسية في تحقيق الميزة

التنافسية: دراسة ميدانية لدى المشافي الخاصة في مدينة عمان. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال،

مج ٩، ٢٤، ٣٥١ - ٣٦٤. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1090283>

– علي، أحمد علي عطية، و أبو حسين، الحارث محمد موسى. (٢٠١٨). أثر تكامل سلسلة التوريد على نجاح

المشاريع في الشركات الهندسية المتخصصة بإدارة المشاريع (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان

العربية، عمان. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/101524>

– غربي، صباح، رومي، إسماعيل موسى، و قندوسي، طاوش. (٢٠١٩). أثر نظم المعلومات في تفعيل

حوكمة الشركات: دراسة حالة شركات الاسمنت الغرب الجزائري. مجلة البشائر الاقتصادية، مج ٥، ع ١٤

، ٥٤٠ - ٥٥٥. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1005129>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Almasria, N. A. Corporate Governance and the Quality of Audit Process: An Exploratory Analysis Considering Internal Audit, Audit Committee and Board of Directors. European Journal of Business and Management Research, 7(1), 2022
- Christopher, J. The Failure of Internal Audit: Monitoring Gaps and a Case for a New Focus. Journal of Management Inquiry, 12, 2018.
- Gabrinl, C. J. The Effect Of Internal Audit on Governance: Maintaining Legitimacy of Local Government (Doctoral Dissertation, Reubin O'D. Askew School of Public Administration and Policy, 2013, Retrieved from <https://www.researchgate.net/profile/Carl-Gabrinl/publication/>

Mid-Ocean University

College of Management

Department of project Management



**The Impact of Governance on the Success of Tourism Projects: An
Applied Study on Al-Ghala Projects in Saudi Arabia**

Preparation:

Supervision:

Dr. Al-Faisal Abdul Hamid Mohammed Hassan

٢٠٢٤